

تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها
تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها
على بعض المتغيرات الاقتصادية
د. دلال بن سمينة عائشة خليف طالبة دكتوراه
جامعة بسكرة

الملخص:

يلعب سعر الصرف دورا مهما فيما يخص السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الدول، وذلك لما له من آثار على الدخل وتوزيعه بين الفئات لاسيما سياسة التخفيض التي تعتمد لغرض تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات، الأمر الذي يسمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري، وبالتالي علاج العجز في ميزان المدفوعات للدولة، والجزائر كغيرها من الدول سعت جاهدة إلى إحداث إصلاح جذري في منظومتها المصرفية من خلال تبني نظام صرف فعال يتماشى والتطور الاقتصادي، لكن اعتماد الجزائر على البترول كمصدر أساسي للدخل لم يسمح لسياسة الصرف وخاصة سياسة تخفيض العملة بلعب الدور المرجو منها.

الكلمات المفتاحية: سعر صرف الدينار، الإصلاحات المصرفية، سياسة التخفيض.

Abstract:

The exchange rate plays an important role concerning the economic policies adopted by States, because of its impact on income distribution between the groups, especially the policy of reduction which depends for the purpose of promoting exports and reduce imports Which allows the attainment of the surplus in the balance of trade, and therefore the treatment of the deficit in the balance of payments of the state, Algeria, like other States sought to radical reform of the banking system through the adoption of an effective exchange rate system in line with economic development, but the adoption of Algeria on oil as the main source of income was not allowed to allow the exchange rate policy, especially the policy of reducing the currency to play the desired role.

Key words: The exchange rate of the Dinar, Banking reforms, The reduction policy

مقدمة:

يمكن القول أن سعر الصرف واحد من أهم السياسات الاقتصادية الفعالة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، وتحسينها، سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية.

والجزائر واحدة من الدول التي سعت لإحداث إصلاحات وتعديلات تدريجية على نظام صرفها قصد تقرب الدينار من قيمته الحقيقية والتي تجسدت في سلسلة التخفيضات التي شرعت في تطبيقها السلطات النقدية في نهاية 1987 لتواصل عملية إصلاح سياسة الصرف في إطار برنامج التعديل الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي إلى أن تم الإعلان عن تبني نظام التعويم المدار بداية من 01 جانفي 1996، حينها أصبح سعر صرف الدينار الجزائري يستجيب لقوى العرض والطلب، والذي كان له الأثر على بعض المتغيرات الاقتصادية وعلى الاقتصاد ككل

وتحاول الدراسة الوقوف على أهم التطورات التي شهدتها نظام الصرف في الجزائر وأهم الإصلاحات التي مست سعر صرف الدينار وأثرها على المتغيرات الاقتصادية المستهدفة من معدل التضخم و الموازنة العامة والميزان التجاري، من خلال التطرق للنقاط الرئيسية التالية:

أولاً: تطور أنظمة الصرف في الجزائر

ثانياً: أثر الإصلاحات الاقتصادية على سعر صرف الدينار

تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها

ثالثا: أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الاقتصادية

أولا: تطور أنظمة الصرف في الجزائر

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق نظامين لسعر الصرف هما سعر الصرف الثابت وسعر الصرف المرن، حيث تميز تحديد سعر الصرف في المراحل الأولى بالطابع الإداري، لكن وبعد أزمة 1986 تحتم على الجزائر القيام بمجموعة من التخفيضات والانتقال إلى سعر الصرف المرن الموجه من قبل السلطات النقدية.

1- نظام الصرف الثابت

لقد مر الدينار الجزائري بعدة مراحل خلال هذا النظام، لكن أغلبها تميزت بالطابع الإداري للتسيير سعر صرف الدينار بسبب النظام الاقتصادي السائد في ذلك الوقت.

أ- تثبيت صرف الدينار بعملة واحدة (1964-1973)

تميز النظام النقدي الدولي في هذه الفترة باستقرار أسعار الصرف وذلك بسيادة قاعدة صرف الدولار بالذهب، حيث يتعين على بلد عضو في صندوق النقد الدولي أن يصرح على تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي.¹

لذا حددت الجزائر سعر صرف الدينار بـ 0,18 غ من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي، خلال الفترة 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية و 1969 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي.

شرعت الجزائر، خلال هذه الفترة التي تميزت بضعف الفرنك الفرنسي، في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي والذي يتطلب استقرار سعر الصرف ويمكن القول هنا أن تطبيق المخطط الثلاثي كان من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي : دينار جزائري واحد يساوي 1,25 فرنكا فرنسيا أو فرنك فرنسي = 0,888 دينار جزائري، بين أوت 1969 وديسمبر 1973.

لقد أدى ضعف العملة الفرنسية خلال هذه المدة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول 1970 - 1973.

أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمنبثقة عن اتفاقيات بروتون وودز، وعن تعميم أسعار الصرف (المعمومة)، ثم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974 - 1977، وقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج وهو:

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق قيمته الحقيقية وهذا بغرض تخفيف عبئ تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة.

- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.²

ولقد أدت إدارة سعر صرف الدينار الجزائري بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الصعبة وكان سعر العملة الصعبة بالدينار الجزائري لا تربطه أية علاقة بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني، وهكذا ابتعد سعر صرف الدينار شيئا فشيئا عن الواقع الاقتصادي للبلاد، كما نجم عن ذلك استخدام المورد الأكثر ندرة والمتمثل في العملة الأجنبية.³

ب- تثبيت صرف الدينار بسلة من العملات (1974-1987)

تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها

أدى إعلان نيكسون الشهير سنة 1971 عن نهاية نظام بريتن وودز إلى انتشار الفوضى في النظام النقدي الدولي، ونتيجة لذلك فقد تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار من عملة واحدة إلى سلة موزونة من العملات التي تربطها بالجزائر علاقات تجارية، حيث تعطى كل عملة وزنا داخل السلة يعتمد على نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، وتتكون هذه السلة من (الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الجنيه الإسترليني، الكورون الدانمركي، الكورون النرويجي، الكورون السويدي، الفلورين الهولندي، البسيطة الإسبانية، الشيلينغ النمساوي).

ويقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، وتهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة وتحقيق الاستقرار لسعر الصرف الدينار، حيث أن ارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، ويقوم البنك المركزي بحساب سعر الصرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبله⁴ بإتباع الخطوات التالية:⁵

- حساب التغيرات النسبية لسلة العملات المكونة للدينار بالنسبة للدولار الأمريكي.
- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات المكونة للدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.

يتم بعد هذه العملية حساب أسعار الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المستعملة من طرف البنك المركزي وتحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

أدى إتباع هذه السياسة إلى أن سعر صرف الدينار أصبح يتحدد لاعتبارات إدارية وليس لاعتبارات تتعلق بالوضعية الاقتصادية والمالية الداخلية، وذلك لخدمة إستراتيجية التنمية، حيث كانت الاستثمارات على رأس كل الأولويات في تلك الفترة، وأدى توفر وسائل الدفع الخارجية جراء ارتفاع سعر النفط والداخلية باللجوء إلى الإصدار النقدي إلى جعل القرار الاقتصادي يقوم على الفصل بين المتغيرات الحقيقية والمالية، أي أنه بعيد عن الواقع الاقتصادي مما نتج عنه عدة آثار سلبية ومن أهمها: الإجحاف وهذا ما يتناقض مع سياسة التصنيع التي انتهجتها الدولة.⁶

2- نظام التعويم الموجه لسعر الصرف الدينار

نظراً للأزمة الاقتصادية سنة 1986 كما ذكرنا سابقاً استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية، تهدف إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، إذ أن الإجراءات المتخذة استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل، وكان لا بد أن تتبعها إجراءات لتحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي، ولقد تمت عملية تعديل معدل صرف الدينار وفق الطرق التالية :

أ- الانزلاق التدريجي: قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، طبق خلال الفترة من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991، حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4,936 دج / للدولار في نهاية 1987 إلى 8,032 دج / دولار في نهاية 1989، وانطلاقاً من نوفمبر 1990 وتماشياً مع تسريع تطبيق الإصلاحات، تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، حيث انتقل معدل صرف الدينار إلى 12,119 دج / دولار في نهاية 1990، وقد استمر الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية، وقد أعلن عن هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الثاني من سنة 1991 حيث تم تعديل معدل صرف ليصل 13.88 دج / دولار في

تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها

نهایة جانفي 1991 ثم 16.39 في نهایة فيفري 1991 ليصل 17.76 دج / دولار في نهایة مارس 1991، واستقر معدل صرف الدينار عند هذا المستوى طيلة الأشهر الستة التالية، قبل اعتماد التخفيض الصريح في سبتمبر 1991 والذي تم بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وبهذا التخفيض بلغ معدل صرف الدينار 22,5 دج/ للدولار.

ب- التخفيض الصريح: اتخذ مجلس النقد والقرض في نهایة سبتمبر 1991 قرارا يقضي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار الأمريكي وقد استقر سعر صرف الدينار إلى غاية ماي 1994، وقبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 10-04-1994 وبدون سابق إنذار أجري تعديل طفيف لم يتعدى 10%، وبهذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دينار للدولار الواحد بعد قرار التخفيض من قبل مجلس النقد والقرض بنسبة 40%، هذا في انتظار اعتماد تقنية جديدة بداية من سبتمبر 1994.⁷

ج- طريقة التسعير الجديدة للدينار: تم الاعتماد على طريقة التسعير الجديدة لتحديد سعر صرف الدينار في بداية الثلاثي الأخير لسنة 1994 إلى غاية أواخر 1995، وقد شكلت عملية تطبيق هذه التقنية مرحلة انتقالية وتجزئية تعتبر تمرينا للمصارف بما فيها المصرف المركزي، ومحصلة لإعداد التنظيمات والإجراءات وكذلك المورد البشري الواجب توفيرها لمواجهة متطلبات سوق الصرف.⁸

د- سوق الصرف ما بين البنوك: نظرًا للتحويلات التي عرفها الاقتصاد الجزائري في اتجاه الانتقال إلى اقتصاد السوق كان لا بد أن يكون هناك سوق للصرف، وهذا ما تم بالفعل في سبتمبر 1995، حيث أعد بنك الجزائر الإطار التنظيمي لسوق الصرف في إطار برنامج التعديل الهيكلي الذي يخص الفترة الممتدة من أفريل 1995 إلى مارس 1998. وتدخل في هذه السوق يوميًا جميع البنوك بما فيها بنك الجزائر والمؤسسات المالية من أجل عرض وطلب العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، في 02 جانفي 1996 انطلق نشاطها بصفة فعلية وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بعمليات التالية :

- بيع العملات الوطنية (الدينار الجزائري) للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة.
- بيع وشراء عملات أجنبية قابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.
- بيع و شراء بين المتخولون في سوق الصرف البينة العملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية حيث أن أسعار الصرف تتحدد في هذه السوق حسب قانون العرض و الطلب، كما يقوم الوسطاء باستمرار بتقديم أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري و يمكن لهؤلاء الوسطاء إجراء مقاصة المدفوعات المتبادلة بنفس تواريخ الاستحقاق.
- غير أن البنك الجزائري يبقى كعارض وحيد يسيطر على سوق الصرف في تلبية احتياجات المتعاملين الاقتصاديين فيما يخص العملات الصعبة كما تم خلق وتوسيع مكاتب الصرف، حيث أنشأت مكاتب الصرف بموجب القانون 95 / 07 المؤرخ في 13/12/1995 والتعليمة 16/8 المؤرخة في 18/12/1996 غير أن تطبيقها لازال في بدايته رغم منح الاعتماد لبعض المكاتب، وهذه المكاتب بوسعها توسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة واستيعاب حجم معتبر من الأموال.⁹

تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها

ثانيا: أثر الإصلاحات الاقتصادية على سعر صرف الدينار

لقد عرف النظام المصرفي الجزائري عدة إصلاحات هامة، وخاصة بعد أن وصلت الجزائر إلى حافة الاختناق المالي نتيجة انهيار أسعار البترول، لكن ومع عدم جدوى الإصلاحات الذاتية، قامت باللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم، بشرط القيام بمجموعة من الإصلاحات التي أثرت على سعر صرف الدينار الجزائري.

1- الإصلاحات الذاتية

عرف النظام المصرفي الجزائري تاريخيا عدة إصلاحات، كان أهمها ما حدث سنة 1986 وكذا سنة 1990 وما جاء بعدها بشكل خاص، تلك الإصلاحات شكلت مرحلة حاسمة في تاريخ الاقتصاد الجزائري، حيث وضعت أسس و قواعد التحول إلى اقتصاد السوق.

أ- مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق منذ إصلاح عام 1986

أظهرت التغيرات التي أدخلت على النظام المصرفي الجزائري خلال السبعينات وفي بداية الثمانينات محدوديتها وعليه أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو من حيث المهام المنوطة به¹⁰، حيث يعتبر قانون 86-12 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986، والمتضمن نظام البنوك والائتمان أول إصلاح حقيقي والأهم من بعد الاستقلال إذ أنه يجسد رغبة الدولة في التحلي عن القواعد السابقة في مجال منح القروض¹¹، وبموجب هذا القانون تم إدخال تغيير جذري على الوظيفة المصرفية وأصبحت القروض أداة فعالة لتنظيم الاقتصاد، كما نص القانون على متابعة القروض الممنوحة لضمان استخدامها والتقليل من خطر استردادها، كما استعاد البنك المركزي صلاحياته لتطبيق السياسة النقدية وإدارة أدائها أما فيما يخص العلاقة بين البنك المركزي والخزينة فقد نص القانون على ضرورة تحديد القروض الممنوحة للخزينة تبعا للمخطط الوطني للقرض، وفي سنة 1988 صدر قانون 88-06 لتغطية النقائص التي تضمنها قانون البنوك والقرض لسنة 1986، والذي يمكن تسميته بقانون استقلالية البنوك، فقد دعم هذا القانون دور البنك المركزي في عمليات ضبط وإدارة السياسة النقدية، كما أتاح للبنوك فرصة اللجوء إلى الخارج للاقتراض أو إلى الجمهور واخضع البنوك إلى القوانين التي تحكم التجارة ليصبح بذلك العمل لمبدأ تحقيق الربحية والمردودية.¹²

ب- قانون النقد والقرض 1990

يشكل القانون رقم 90-10 الصادر في 14/04/1990، والمتضمن قانون النقد والقرض نقطة تحول نوعية في مسار النظام المصرفي الجزائري، وعلى الرغم من تعديله جزئيا من خلال الأمر 03-11، الصادر في 26/08/2003، إلا أن محتواه العام ما يزال معمول به إلى حد الآن، ويمكن اختصار مبادئه الأساسية في النقاط التالية:

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعاً لذلك لم تكن الأهداف نقدية بحتة، بل إن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة.
- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية: لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز، هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وجاء هذا القانون ليفصل بين الدائرتين، فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد.
- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان: كانت الخزينة العمومية في النظام السابق تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، وكان دور النظام البنكي يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات،

تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها

فجاء قانون النقد والقرض ليضع حد لهذه المشكلة، ومن ثم أصبح القروض لا يخضع لقواعد إدارية، وإنما يتركز أساسا على الجدوى الاقتصادية للمشروع.¹³

- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتحرك على أنها السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجا للبنك المركزي في أي وقت لتمويل عجزها، والبنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود، لذلك جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد وكان ذلك بأنه انشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت وتمثل في هيئة جديدة اسمها مجلس النقد والقرض.

- وضع نظام بنكي على مستويين:

وذلك بالتمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبهذا أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك للبنوك، ويراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي، وبموجب ترأسه للنظام النقدي وتواجده فوق كل البنوك، بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.¹⁴

ج- الأمر المتعلق بالنقد والقرض¹⁵ 2003

هو الأمر رقم (03-11) المؤرخ يوم 26 أوت 2003، ويهدف هذا الأمر إلى تحديد كل ما يتعلق بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري) والإصدار النقدي، كما يحدد هذا الأمر أيضا كل ما يتعلق ببنك الجزائر وهيكله وتنظيمه وعملياته وتسييره ومراقبته وكذا صلاحياته، كما يحدد هذا الأمر مجلس النقد والقرض وتشكيلته وصلاحيته، وكذلك يحدد التنظيم المصرفي ومراقبة البنك والمؤسسات المالية، كما تطرق إلى الصرف وحركات رؤوس الأموال وأهم ما جاء فيه:

- يعتبر مقيما في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطاته الاقتصادية في الجزائر.
- يرخص للمقيمين في الجزائر بتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات في الخارج مكتملة لنشاطاتهم المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات في الجزائر.
- ينظم بنك الجزائر سوق الصرف في إطار سياسة الصرف التي يقرها المجلس، وضمن احترام الالتزامات الدولية، ولا يجوز أن يكون سعر الدينار متعددا.
- تكلف لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية بالإشراف على إستراتيجية الاستدانة الخارجية وسياسة تسيير الأرصدة والمديونية الخارجية وتتكون من عضوين يعينهما على التوالي، المحافظ والوزير المكلف بالمالية.
- النظام المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة 2007¹⁶
- هو النظام رقم 07-01 المؤرخ يوم 03 فيفري 2007، ويهدف هذا النظام إلى تحديد مبدأ قابلية تحويل العملة الوطنية للعمليات الأجنبية الجارية والقواعد المطبقة على التحويلات من وإلى الخارج والمرتبطة بهذه العمليات وكل حقوق وواجبات متعاملي التجارة الخارجية والوسطاء المعتمدين، وأهم ما جاء في هذا النظام مايلي:
- لا يمكن القيام بعمليات الصرف بين الدينار الجزائري والعملة الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة إلا لدى الوسطاء المعتمدين أو بنك الجزائر.

تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها

- يرخص لكل شخص طبيعي أو معنوي مقيم أو غير مقيم فتح حساب أو عدة حسابات تحت الطلب أو لأجل بالعملات الأجنبية لدى البنوك الوسيطة المعتمدة، ويمكن للوسطاء المعتمدين حيازة حسابات بالعملة الصعبة لدى بنك الجزائر.

كما تضمن نظام الوسطاء المعتمدين ومنح الاعتماد من طرف بنك الجزائر، وسائل الدفع الخارجية وحسابات العملة الصعبة والقواعد المطبقة على عمليات التجارة الخارجية الخاصة بالسلع والخدمات والعمليات الجارية الأخرى لأداء فريضة الحج والسفر إلى الخارج في إطار مهني أو لغرض العلاج كما تضمن النظام المنح الدراسية، وكذا تحويل الأموال من طرف العمال الأجانب في الجزائر والموفرة من الأجر الذي يتقاضونه.

2- دور المؤسسات المالية الدولية في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية

بسبب عدم جدوى الإصلاحات الذاتية والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والظروف السياسية التي عاشتها البلاد خلال فترة التسعينات، والتدهور في المؤشرات الاقتصادية الكلية، قامت الجزائر باللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم، والقيام بمجموعة من الإصلاحات.

أ- الاستعداد الائتماني الأول Stand by 1 (1989-1991)

تم عقد اتفاق الاستعداد الائتماني الأول في 30 ماي 1989 في سرية تامة وحصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، كما استفادت من تسهيل تمويل تعويضي بقيمة 315.2 مليون وحدة سحب خاصة نظرا لانخفاض قيمة أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب سنة 1988.¹⁷

ومن أهم الشروط التي اشترطها صندوق النقد الدولي على الجزائر مايلي:¹⁸

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الميزانية العامة.
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة.
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار بالإضافة إلى السماح بحرية بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

ب- الاستعداد الائتماني الثاني Stand by 2 جوان 1991

بعد الاتفاقية الأولى المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي سنة 1989 وجدت السلطات العامة نفسها مجبرة ثانية للجوء لهذه المؤسسة المالية الدولية لإبرام اتفاق جديد في 03 جوان 1991 لمدة عشرة أشهر ووافق الصندوق على تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على أربعة أقساط، تم سحب ثلاثة أقساط إلا القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة لمحتوى الاتفاقية إذ تم توجيه القرض إلى أغراض أخرى غير مدرجة في الاتفاق.¹⁹

اشترط الصندوق مقابل منح القروض العديد من الشروط يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:²⁰

- تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار.
- المراقبة الكمية للقروض وتحرير سعر الفائدة لإعطاء النقود تكلفتها الحقيقية.

- القيام بتخفيض سريع للدينار إلى غاية مارس 1991.

- توسيع مجال تحرير الأسعار.

تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها

ج- برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية، وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية، كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء مرة ثالثة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي والذي يمتد على مرحلتين:

مرحلة التثبيت الهيكلي قصيرة الأجل تمتد لمدة سنة من أفريل 1994 إلى ماي 1995، ومرحلة برنامج التعديل الهيكلي متوسطة الأجل تمتد لمدة ثلاث سنوات من 1995 إلى 1998.

✚ حيث ركزت السياسة الاقتصادية والنقدية في إطار برنامج التثبيت الهيكلي (1994-1995) على تحقيق الأهداف التالية:²¹

- الحد من توسع الكتلة النقدية (M2) بتخفيض حجمها إلى 14% سنة 1994، وبالتالي التحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات مرتفعة.

- تحقيق نمو مستمر ومقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 3% سنة 1994 و6% سنة 1995.

- إحداث مناصب شغل لامتناس البطالة.

- رفع معدل النمو الاقتصادي المرجو تحقيقه خلال هذه الفترة.

- جعل معدل تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية عند مستوى 20%.

- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى اقل من 10%.

- رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.

✚ أما برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) فكان يهدف إلى:²²

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي.

- إنعاش النمو الاقتصادي بصفة مستقرة دون ضغوطات تضخمية.

- مواصلة الإصلاحات الهيكلية على الصعيد الداخلي بتحرير الأسعار وإصلاح المنظومة البنكية وخصوصة المؤسسات العمومية، وعلى الصعيد الخارجي من خلال مواصلة تحرير التجارة الخارجية ومتابعة وضع نظام مرن للصرف.

3- تحليل تطور سعر صرف الدينار في ظل التخفيضات المتتالية للعملة

أشار صندوق النقد الدولي منذ سبعينيات القرن 20م، إلى ظاهرة المغالاة في تقييم الدينار الجزائري، وقد أوصى السلطات الجزائرية بالقيام بعملية التخفيض، لكن رفضت السلطات الجزائرية ذلك بحكم أنها عملية غير مفيدة لا للصادرات ولا للواردات، ومن بين الحجج المدعومة لرفضها عملية التخفيض ما يلي:²³

- من الجانب النظري، يتمثل هدف التخفيض في تنشيط إنتاج السلع القابلة للتصدير وبحكم أن صادرات الجزائر يسيطر عليها قطاع المحروقات والتي تتحدد أسعارها في السوق العالمية، فإنه ليس من المفيد مباشرة عملية تخفيض لقيمة الدينار.

- جل هيكل الواردات من المواد الغذائية، وفي هذه الوضعية سيترب عن عملية التخفيض ارتفاع أسعار سلع الاستهلاك، مما يضر بالقدرة الشرائية لدى الأفراد.

تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها

لكن فترة الثمانينات جاءت لتؤكد على العجز في مواجهة الأزمات، لذا كان لا بد من اتخاذ إجراءات وسياسات تسمح بمعالجة مشاكل الاقتصاد وذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي على ذلك، إذ السياسة الرئيسية لذلك هي التخفيض الحقيقي لسعر الصرف.

أ- أسباب تخفيض قيمة العملة خلال التسعينات

من بين أهم أسباب تخفيض قيمة الدينار خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن 20 م نذكر:

- تقييم الدينار بأعلى من قيمته الحقيقية:

و السبب في رفع قيمة الدينار الجزائري عن قيمته يرجع إلى:²⁴

✚ كون استراتيجية التصنيع التي اعتمدها الجزائر تهدف إلى إبقاء قيمة الدينار الجزائري مرتفعة لكي تسمح لقطاع التصنيع أن تكون إيراداته الأساسية أقل تكلفة.

✚ بما أن الاقتصاد الوطني آنذاك كان عبارة عن اقتصاد مخطط، فإن السلطات هي التي تحدد سعر الصرف وليس عوامل العرض والطلب.

-العجز في ميزان المدفوعات:

من بين أسباب التخفيض أيضا عجز في ميزان المدفوعات، الذي يدل على أن البلد في حاجة ماسة إلى زيادة مداخيل الصادرات، خاصة بعد أزمة البترول 1986، وأيضا الحاجة إلى رؤوس أموال أجنبية.²⁵

-ارتفاع قيمة الديون الجزائرية:

لقد أدى ارتفاع قيمة الديون الخارجية وخدماتها، إلى استنزاف العملات الأجنبية التي كان من الممكن توجيهها كاحتياط لتدعيم الدينار الجزائري، ودعم الاستثمار خارج قطاع المحروقات.²⁶

ب- أسباب تخفيض قيمة العملة خلال الألفية الجديدة

إن التخفيضات المتتالية من قبل السلطات النقدية منذ بداية الألفية لها عدة أسباب نذكر منها:²⁷

- مواجهة أسعار الصرف المغالى فيها، والتي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي، ومواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات.

- الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (السوق الموازية)، وبهذا تحقق تصحيح المستوى الشامل للأسعار، ومن شأن الزيادة في مستوى الأسعار أن التخفيض فعلا من القيمة الحقيقية للثروات التي تدور خارج القطاع البنكي.

- المساعدة على المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية، وتوسيع أسواق الصادرات، وبالتالي إمكانية الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني.

- هو رد فعل للاختلالات الأساسية المرتبطة بتمديد عدد كبير من الأهداف لإدارة سعر الصرف، حيث اعتبرت الجزائر هذا الإجراء عنصرا أساسيا لتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي.

أما في السنوات الأخيرة فقد تسببت سياسة التعويم المحكوم للدينار أمام العملات الرئيسية المعتمدة من قبل البنك المركزي، في تراجع قيمة العملة الوطنية إلى مستويات قياسية مقابل الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية الموحدة "الأورو"، حيث أدت إلى انحدار الدينار الجزائري سنة 2015 إلى 107,13 للدولار وإلى 111,44 مقابل الأورو، فيما كانت قيمته تقدر بحوالي 87.9 للدولار في 2014، وذكرت وكالة "رويترز" نقلا عن مصدر من البنك المركزي أثرت عدم ذكره، أن هذه الهيئة المالية "سمحت للدينار بالانخفاض أمام الدولار لكبح ارتفاع فاتورة الواردات في ظل انخفاض إيرادات النفط"، ويعتقد

تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها

المتتبعون أن “ضعف الدينار يرجع إلى الضعف الاقتصادي والمالي الشديد في الجزائر في وجه صدمات خارجية، مثل هبوط أسعار النفط”، فيما شكلت صادرات النفط والغاز في السنوات الأخيرة ما يصل إلى 98 في المائة من إيرادات الجزائر.

ج- تطور سعر صرف الدينار خلال الفترة 1999-2015

تمكنت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1999 و 2015 من إعادة تقويم مؤشرات اقتصادها الكلي وإنهاء هذه الفترة في وضعية خارجية مريحة، وبالتالي أزيح ثقل المديونية عن كاهل الجزائر وفتحت إلى تنظيم سياساتها الاقتصادية، وكجزء من السياسة الاقتصادية تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم العناصر التي أولت لها الجزائر أهمية كبيرة.

ومن خلال الملحق رقم 01 يمكن ملاحظة عدة تغيرات في سعر صرف الدينار يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- بالنسبة للدولار الأمريكي:

من خلال الجدول نلاحظ أن سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي بقي ثابتا نسبيا في حدود 75-80 دينار للدولار الواحد خلال الفترة 2000-2014، أما ارتفاعه سنة 2007 إلى حدود 66 دينار للدولار الواحد وذلك بسبب أزمة الرهن العقاري التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي خلال تلك الفترة وارتفاع أسعار البترول وهو ما أثر على قيمة الدولار الأمريكي عالميا، ولكن وبسبب التخفيضات التي قام بها البنك المركزي في السنوات الأخيرة ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار ليقتفz فوق 100 دينار سنة 2015.

- بالنسبة لليورو: يمكن تقسيم معطيات الجدول إلى ثلاث فترات كالتالي:

- الفترة 1999-2002: فترة إطلاق العملة الأوروبية الجديدة والتي نلاحظ فيها أن سعر صرف الدينار لم يتعدى 75 دينار لليورو، باعتبار أن عملة اليورو مازلت في بداية نشأتها.

- الفترة 2003-2008: وفي هذه الفترة نلاحظ الارتفاع الكبير في سعر صرف الدينار أمام اليورو فبعدما كان لا يتعدى 75 دينار سنة 2002 قفز إلى 87 دينار سنة 2003 ليفوق 95 دينار سنة 2008 أي انخفض بنسبة 27.23% مقارنة بسنة 2003 وهي نسبة مرتفعة تدل على عدم التحكم الجيد من قبل السلطات النقدية خاصة في ما يتعلق بتقدير القيمة الحقيقية للدينار الجزائري، وهو ما أثر سلبا وأدى إلى تدهور قيمة الدينار.

- الفترة 2009-2015: والملاحظ خلال هذه الفترة أن سعر صرف الدينار تجاوز 100 دينار جزائري عدا سنة 2010 والانخفاض هنا سببه أزمة الديون السيادية التي عصفت بالاتحاد الأوروبي وخاصة الأزمة اليونانية، ولكن ورغم ذلك بقي سعر صرف الدينار يتدهور سنة بعد أخرى، أولا بسبب زيادة الواردات وثانيا بسبب التخفيضات التي يقوم بها البنك المركزي، وهو ما جعل قيمة الدينار الجزائري في سنة 2015 تصل إلى 111.44 دينار لليورو الواحد.

ثالثا: أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الاقتصادية

يلعب سعر الصرف دورا مهما فيما يخص السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الدول، وذلك لما له من آثار على الدخل وتوزيعه بين الفئات لاسيما سياسة التخفيض التي تعتمد لغرض تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات الأمر الذي يسمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري، وبالتالي علاج العجز في ميزان المدفوعات للدولة.

1- تأثير تخفيض قيمة الدينار على التضخم

يؤثر سعر الصرف على التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه، وهذا ما يفسر العلاقة الوثيقة بين المستوى العام للأسعار وسعر الصرف، فارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى تدهور سعر الصرف وفق ما يعرف بتعادل القوة الشرائية، كما أن انخفاض سعر الصرف سيؤدي إلى ارتفاع تنافسية البلد وانخفاض المستوى العام للأسعار، هذا من الناحية النظرية، لكن عمليا

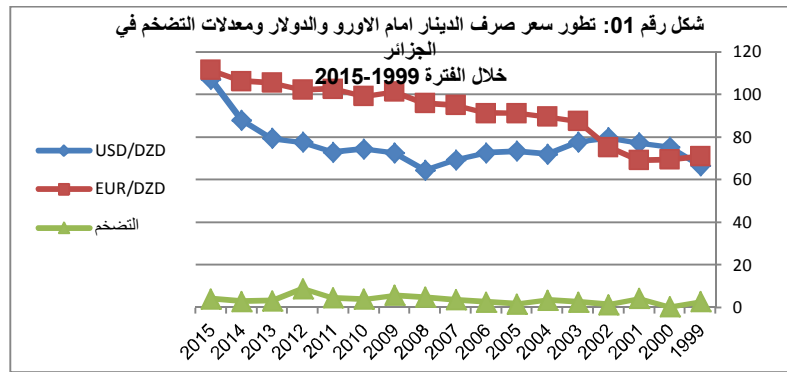
تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها

ما هو واقع هذا الطرح على الاقتصاد الوطني أو بصيغة أخرى كيف أثرت سياسة الصرف على التضخم والمستوى العام للأسعار في الاقتصاد الجزائري؟

لقد شهدت معدلات التضخم في الجزائر درجات متفاوتة خلال الفترة 2000-2015، وذلك لمجموعة من الأسباب، والتي من بينها تخفيض قيمة الدينار الجزائري، ومن خلال الملحق رقم 01 يتضح لنا الآتي:

عرفت سنة 2000 أدنى مستوى لمعدل التضخم في الجزائر بعد تحرير الأسعار إذ بلغ 0.33% مقابل 4.2% سنة 2001 وهذا بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية جراء تحسن أسعار البترول، ثم عرف التضخم انخفاض نسبي بين سنتي 2005 و2006 مقارنة بالفترة (2001-2004) بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية، و عرف معدل التضخم ارتفاعا بلغ أوجه خلال عام 2009 ببلوغه نسبة 5.74% وهو أعلى معدل يسجله طوال العشرية الأولى من القرن الحالي، وهذا الانحراف في وتيرة التضخم هو نتيجة حتمية لنسبة النمو خارج المحروقات التي بلغت 10.5% حققتها الجزائر في سنة 2009 مدفوعة بالنفقات العمومية المكثفة في قطاع البناء والأشغال العمومية، ومع بداية عام 2010 تمت المصادقة على قانون المالية التكميلي القاضي باحتواء ضغوط التضخم من خلال إلغاء كافة القروض الاستهلاكية بما فيها قروض السيارات مما أسفر عن تباطؤ المستوى العام للأسعار إلى 3.91% عام 2010 إذ يعزى تراجع الضغوط التضخمية في الجزائر عام 2010 إلى انكماش مستويات الطلب المحلي وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار عام 2008.

عاودت وتيرة التضخم إلى الارتفاع سنة 2011 و2012 إلى حدود 4.52%، 8.89% على التوالي لسببين هما النمو السريع وارتفاع الكتلة النقدية إضافة إلى المستوى العالي لأسعار للمنتجات الفلاحية المستوردة، أما سنة 2013 و2014 فقد سجلت معدلات التضخم انخفاضا مقارنة بالسنوات السابقة حيث وصلت على التوالي 3.26% و2.91%، وهذا راجع لتطبيق سياسة نقدية صارمة حيث ادخل بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي 2013 أداة جديدة لسياسة النقدية وهي استرجاع السيولة أما سنة 2015 فارتفع التضخم في الجزائر حيث وصل إلى 4.06% نتيجة لتدهور سعر صرف الدينار مع زيادة الطلب على الواردات.



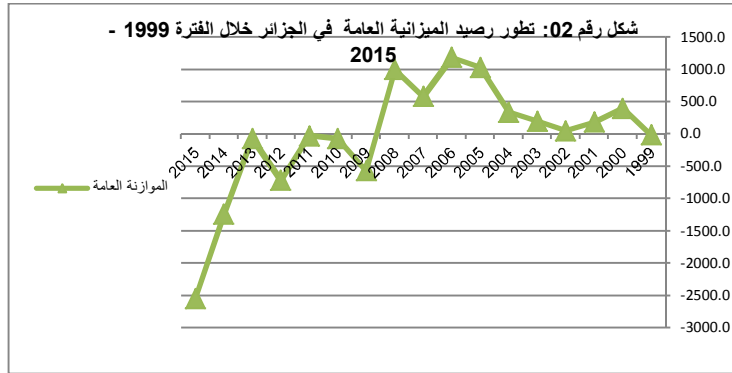
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01.

2- تأثير تخفيض قيمة الدينار على الموازنة العامة

يؤثر سعر الصرف على إيرادات الميزانية وذلك لكون الإيرادات تعتمد بنسبة عالية على الجباية البترولية ولذلك تهدف سياسة سعر الصرف إلى استقرار سعر الصرف الاسمي حتى لا تنخفض إيرادات الميزانية، ومن خلال الملحق رقم 01 سنتبع تطور رصيد الموازنة العامة في ظل تطور سعر صرف الدينار أمام الدولار والأورو، ومنه ومن خلال الملحق يتضح لنا الآتي:

تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها

نلاحظ أن رصيد الميزانية متقلب جدا ففي سنة 1999 حقق عجز قدره 11 مليار دينار ثم فائضا بـ400 مليار دينار سنة 2000، ثم تهاوى إلى 184 مليار دينار، فبسبب هذا الرصيد المرتفع هو ارتفاع أسعار البترول، أما الانخفاض فلسببين هما إنشاء صندوق ضبط الإيرادات والسياسة المالية التوسعية التي بدأت تطبق فيها الحكومة الجديدة من خلال البرامج التنموية، ليستمر الرصيد الموجب للموازنة العامة حتى سنة 2008، حيث أنه تجاوز 1000 مليار دينار سنتي 2005-2006 وسبب الرصيد الموجب هو القطاع النفطي فرغم ارتفاع سعر صرف الأورو أمام الدينار إلا أنه لم يؤثر على رصيد الميزانية، وبداية الانخفاض في رصيد الميزانية كان سنة 2007 رغم ارتفاع أسعار البترول إلى أكثر من 100 دولار للبرميل، وسببه التوسع في منح الائتمان خاصة قروض دعم الشباب عن طريق مؤسسات الدعم، وكذا مسح ديون الفلاحين، وارتفاع السعر المرجعي إلى 37 دولار (انخفاض إيرادات صندوق ضبط الموارد)، ومنذ سنة 2009 أصبح رصيد الموازنة سالبا بسبب النفقات من أجل دعم الاقتصاد ودعم برامج التنمية والتي رصدت لها بين 2001 و 2014 ما يفوق 30 مليار دينار جزائري، وبسبب أن المادة الأولية مستوردة فإن ارتفاع سعر صرف الأورو أمام الدينار زاد من ضريبة الواردات وأدى إلى ارتفاع أسعار السلع سواء الأساسية المدعمة أو المادة الأولية للنهوض بعجلة التنمية في الجزائر، أما سنة 2015 فقد حقق رصيد الموازنة أكبر عجز منذ الاستقلال والذي فاق 2500 مليار دينار، بسبب التوسع المفرط في النفقات وعدم التحصيل التام للإيرادات، و انخفاض أسعار البترول إلى ما دون 50 دولار سنتي 2014 و 2015، بالإضافة إلى الانخفاض الكبير في سعر صرف الدينار أمام الأورو والدولار، ما انعكس سلبا على الاقتصاد ككل.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01.

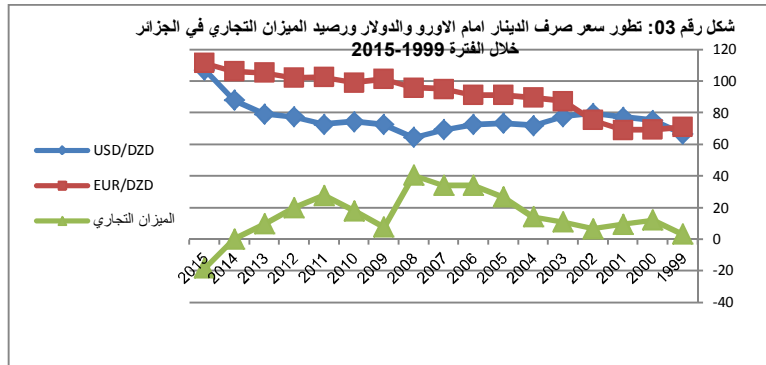
3- تأثير تخفيض قيمة الدينار على الميزان التجاري

يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، فإذا زادت قيم الصادرات على قيم الواردات يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا، ويحقق العجز في الحالة العكسية، ويعتبر سعر الصرف أحد محدداته الأساسية، فقد تزيد قيمة العملة عندما تصبح وحدة عملة الدولة تساوي قدرا أكبر من وحدات عملة الدول الأخرى، ففي حالة عجز الميزان التجاري بمعنى قيمة الواردات تفوق قيم الصادرات، الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض هذه العملة، وفي هذه الحالة العملة المحلية تميل إلى الانخفاض أو تقل قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى المستعملة في المبادلات، والعكس في حالة الفائض في ميزان المبادلات الجارية الواردات من العملة الأجنبية أكبر من المخرجات بسبب ارتفاع الطلب على العملة من طرف غير مقيمين²⁸، ومن خلال الملحق رقم يمكن إبراز تطور رصيد الميزان التجاري في ظل تخفيضات العملة.

سجل الميزان التجاري خلال بداية القرن 21 م نتائج موجبة بسبب ارتفاع أسعار النفط، إضافة إلى تنظيم التجارة الخارجية، وواصل الارتفاع ليتجاوز 30 مليار دولار سنوات 2006-2007-2008 بسبب الارتفاع الكبير في الصادرات النفطية

تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها

التي تجاوزت سنة 2008، 77 مليار دولار، أولاً بسبب ارتفاع الكبير لأسعار البترول تلك السنة والاستفادة من تخفيض قيمة العملة الوطنية، لينخفض رصيد الميزان التجاري في سنة 2009 إلى ما دون 10 مليار دولار بسبب الانخفاض في سعر البترول وارتفاع سعر صرف الأورو أمام الدينار، والذي يعني زيادة تكلفة الواردات، ليعاود الميزان التحسن بسبب ارتفاع أسعار البترول مجدداً خلال السنوات 2010-2011-2012، بالإضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار أمام كل من الأورو والدينار والذي ساهم في زيادة حصيلة الصادرات مادام أنها تتمثل في 97% محروقات، ليعاود الانخفاض في السنوات الموالية ليحقق 0.13 مليار دولار سنة 2014 ثم عجزاً قدره 18.08 مليار دولار سنة 2015 بسبب تهوي أسعار البترول إلى ما دون 50 دولار للبرميل منذ منتصف سنة 2014، ورغم قيام الدولة بمجموعة من التخفيضات في قيمة الدينار خلال هذه الفترة إلا أن العجز بقي متواصلاً بسبب ارتفاع حصيلة الواردات.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01.

الخاتمة

ساهم انخفاض صادرات المحروقات بسبب انخفاض أسعار البترول في زيادة الضغوط التضخمية في الداخل بحيث جعل الاقتصاد يواجه صعوبات من أهمها جمود الأجور (حيث يكون من الصعب تخفيض الأجور بعد ارتفاعها)، وأيضاً نقص حصيلة الضرائب على دخول المصدرين للمحروقات، وهذا جعل الدولة الجزائرية تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها وزيادة الإصدار النقدي والاقتراض من الجهاز المصرفي لسد العجز في الميزانية، والتي تلتها مجموعة من التخفيضات التي أثرت سلباً على المتغيرات الاقتصادية ولم تحقق الأهداف المرجوة منها، وبقي الاقتصاد الوطني رهينة للنفط وعدم الاستفادة من سياسة التخفيض التي تستخدمه الدول المتقدمة في سد عجز الميزان التجاري إلا أن الجزائر لا تستفيد منها بسبب التكلفة الباهظة للواردات والمقومة بالأورو في حين أن معظم صادراتها من النفط الذي يقوم بالدولار المنخفض القيمة أمام الأورو.

الاقتراحات

- تنويع الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من تخفيض العملة.
- محاولة تنويع مصدر الواردات من أجل تجنب مخاطر الصرف.
- العمل على متابعة البرامج التنموية التي لم تعطي النتائج المرجوة منها.
- ترشيد الإنفاق العمومي ودعم القطاع الخاص.
- تطوير المنظومة المصرفية من أجل تقليل التعاملات غير الرسمية.
- العمل على فتح مكاتب الصرف محاربة السوق الموازي.

تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها

الملحق رقم 01: تطور سعر صرف الدينار الجزائري و بعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة 1999-2015

السنوات	USD/DZ	EUR/DZD	الميزان التجاري	التضخم	الموازنة العامة
1999	66,64	70,97	3,36	2,8	11,2-
2000	75,31	69,43	12,3	0,33	400,0
2001	77,26	69,2	9,61	4,23	184,5
2002	79,68	75,34	6,7	1,42	52,6
2003	77,73	87,47	11,1	2,58	200,4
2004	72,06	89,64	14,27	3,56	337,9
2005	73,36	91,3	26,81	1,64	1030,6
2006	72,64	91,24	34,06	2,53	1186,8
2007	69,36	94,99	34,2	3,68	579,3
2008	64,56	95,86	40,6	4,86	999,5
2009	72,64	101,29	7,78	5,74	570,3-
2010	74,4	99,19	18,2	3,91	74,0-
2011	72,85	102,61	27,9	4,52	28,0-
2012	77,55	102,16	20,17	8,89	718,8-
2013	79,38	105,43	9,73	3,26	66,7-
2014	87,9	106,3	0,32	2,91	1241,8-
2015	107,13	111,44	18,08-	4,06	2553,2-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر نقلا عن:

- Banque d'Algérie، statistiques monétaires 1964- 2011، statistiques de la balance des paiements 1992- 2011، juin 2012، p، p 45، 65

- النشرة الإحصائية رقم 16، ديسمبر 2011، ص 07، ص 15، ص 20 (الفترة 2009-2010).
- النشرة الإحصائية رقم 32، ديسمبر 2015، ص 07، ص 15، ص 20 (الفترة 2011-2014).
- النشرة الإحصائية رقم 33، مارس 2016، ص 07، ص 15، ص 20، سنة 2015
- النشرة الإحصائية رقم 06، مارس 2009، ص 07، ص 20 (الفترة 2005-2008).
- النشرة رقم 01: سبتمبر 2007، ص 15.
- النشرة رقم 13: ماي 2011، ص 20.
- النشرة رقم 33: مارس 2016، ص 20.

تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها

قائمة المراجع:

- ¹ لولو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، لبنان، مكتبة حسن للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص 290.
- ² محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 155، 156.
- ³ أمين صيد، سياسة الصرف- كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات-، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013، ص 258.
- ⁴ لولو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 291، 292.
- ⁵ أمين صيد، مرجع سابق، ص 259.
- ⁶ لولو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 292.
- ⁷ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2006، الجزائر، ص 218.
- ⁸ أمين صيد، مرجع سابق، ص 273.
- ⁹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، الجزائر، 2005، ص 166.
- ¹⁰ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 137.
- ¹¹ رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بقاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2008، ص 298، 299.
- ¹² لولو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 250، 251.
- ¹³ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2006، الجزائر، ص 187، 188.
- ¹⁴ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 198، 199.
- ¹⁵ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، 27 أوت 2003، الأمر رقم 03-11 والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة والمؤرخ يوم 26 أوت 2003.
- ¹⁶ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، 13 ماي 2007، الأمر رقم 07-01 والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة والمؤرخ يوم 03 فيفري 2007.
- ¹⁷ فاطمة الزهراء خبازي، إدارة السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة - الجزائر نموذجا- خلال الفترة (1986-2011)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014-2015، ص 192.
- ¹⁸ محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 295.
- ¹⁹ الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة الجزائر، 1996، ص 201.
- ²⁰ دردوري لحسن، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر-تونس)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص 188.
- ²¹ المرجع السابق، ص 191.
- ²² بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 194.
- ²³ Ben Yousef Fatima, La politique de change en Alger. these de magistere en sciences economiques, option: Monnaie et Finances, universite d'alger faculté des sciences economiques et de gestion, 2005-2006, P 106.
- ²⁴ بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازي في الجزائر 1970-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 159.
- ²⁵ دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص 182.
- ²⁶ بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازي -دراسة حالة الدينار الجزائري-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص 368.
- ²⁷ المرجع السابق، ص 368.
- ²⁸ عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات أسعار الصرف على الميزان التجاري، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.